

انخفاض استهلاك الفروج بحدود ٢٥ بالمئة منذ شهر

حدداد لـ«الوطن»: لو قامت وزارة التجارة بشراء الفروج من المربين بـ٧ آلاف ليرة خلال الشتاء الماضي وتخزينه لما وصلنا للوضع الحالي

رامز محفوظ

من يراقب وضع السوق بشكل يومي يلحظ الارتفاعات المتتالية لأسعار معظم المواد لكن الحالة الشاذة بين بقية المواد هي أسعار الفروج وأجزاءه التي تشهد ارتفاعات يومية بل ساعية لم يشهدها سوق مبيع الفروج من قبل، وكل هذه الارتفاعات المتتالية في النشرات التموينية وخصوصاً خلال الشهر الأخير للغاية منها محاولة إرضاء المربى الذي تكبد خسائر كبيرة خلال الفترة الماضية نتيجة سوء التخطيط من الوزارة وعجزها الواضح عن ضبط سعر الفروج من دون الأخذ بالحسبان ضعف القوة الشرائية للمواطن.

«الوطن» التقت عدداً من المواطنين الذين أكدوا أن استهلاكم للفروج انخفض منذ شهر تقريباً بنسبة كبيرة وبات شراؤهم يقتصر على قطعة أو نقطتين نتيجة الغلاء الفاحش ومنهم من استغنى عن الفروج تماماً.

وبين آخرون أن شراء الفروج بات فوق قدرة المواطن إذ إن سعر أصغر فروج أصبح يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ ألف ليرة بعد أن كان منذ شهر تقريباً بحدود ٢٠ ألفاً، موضعين أنه بعد الغلاء الكبير في سعر الفروج فإن شراء اللحم الأحمر بات أفضل وأرخص.

في السياق أكد عضو لجنة مربى الدواجن حكمت حداد في تصريح لـ«الوطن» أن استهلاك الفروج وأجزائه منذ شهر انخفض بنسبة تقارب ٢٥ بالمائة نتيجة غلاء الأسعار وضعف القوة الشرائية للمواطن، مؤكداً

A photograph showing a man from the waist up, wearing a white and black horizontally striped shirt and camouflage pants. He is standing next to a large, open display case filled with raw chicken legs. He is holding a small black plastic bag in one hand and some folded banknotes in the other, seemingly preparing to make a purchase. The display case is covered with a clear plastic sheet. In the background, another person's arm and hand are visible, reaching into the case.

الفروgs المطروحة في السوق قليلة وهذا الأمر ارتفاع سعر الفروgs بشكل كبير، موضحاً أنه سنته والمريبي يخسر لذا حان الوقت اليوم لأنّه ينبع من تأثير التدخل الإيجابي السورى للتجارة بالنسبة للفروgs غير صحيح أن سعر الفروgs وأجزاءه في صالحاته هو سعر نفسه إذ إن كيلو الشرحات فى صالاته السورية لا تتعذر بيع اليوم بسعر ٣٠ ألف ليرة، مستبعداً أن سعر الفروgs الحي في أرض المدجنة الذى وصل حدود ١٢ ألف ليرة.

التمويلية الصادرة مؤخراً التي حدد فيها سعر الفروgs الحي ١٠٣٠٠ ليرة والمذبوج ١٣٩٠٠ ليرة تعتبر بعيدة عن واقع السعر الحقيقى للفروgs. وبين أن مربى الفروgs طالبوا مرات عددة وزارة التجارة الداخلية بوضع الأسعار فى النشرة بناء على الكلفة الحقيقية لكنها تتضung التسعير بناء على دخل المواطن ورغم ذلك فإن الأسعار فى النشرة لا تتعذر بيعها للمواطن.

وأشار إلى أن مربى الفروgs يربح اليوم عندما يبيع كيلو الفروgs الحي، سعر ١١ ألف ليرة يسبّب أن كمية المذبوج بحدود ١٦ ألف ليرة وبالتالي فإن التسعيرية الأعلى تؤدي إلى ارتفاع سعر كيلو الفروgs.

مشروع عان استثماريان فقط بطرطوس خلال ثلاث سنوات.. وغياب للترويج!

طہران - دنیا

الناتج المحلي ورفد الاقتصاد الوطني بمزيد من الدعم وعن سبب قلة عدد المشاريع الاستثمارية التي تخرج جمعية الهيئة، أوضحت الأخيرة أنه سباقاً كان تشيل مشروع يأخذ وقتاً وجهداً وكلفًا وأمااليوم فتصدر إجراءات إيجابية وأنه تم تفعيل دور فرع الهيئة، بينما أعلنت هيئة الاستثمار منذ صدور القانون ١٨ لعام ٢٠٢١ عملت هيئة الاستثمار بالتعاون مع جميع الجهات لاستصدار دليل المستثمر وجعل القانون ١٨ هو المحطة الوحيدة لكل مستثمر وإحداث مركز خدمات المستثمرين الذي يضم كل القطاعات والجهات المعنية بالاستثمار وعلى تحقيق أهداف القانون بالتنمية المستدامة وزيادة الإنتاج وتحقيق توزع جغرافي للمشاريع الاستثمارية وحسب خصوصية كل محافظة بما يحقق التوجه الحكومي في دعم المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي ولما كان لمحافظة طرطوس خاصية الموقع والبيئة الملائمة لإقامة المشاريع الزراعية والسياحية.

وعن توافر خطط ترويجية للاستثمار في محافظة طرطوس من قبل الهيئة، بينت أن الترويج سيكون خلال فعاليات ضمن المحافظة من ورش عمل ومؤتمرات تكون خاصة لطرح الفرص الجاهزة للاستثمار الآخذ بالحسبان مزايا المحافظة مع تنفيذ عدة أنشطة للتعرّف بقانون الاستثمار الجديد والمزايا والإعفاءات الممنوحة للمشاريع والقيام بجولات تدريبانية للمشاريع القائمة بالمحافظة للوقوف على العقبات التي تعرّض تنمية مشاريع استثمارية والسعى لحلها مع الجهات المعنية.

وعن الصعوبات التي تحد من الاستثمار بطرطوس وأسباب عدم تفعيل دور فرع الهيئة، بينت الهيئة أنه من خلال ٣ أعوام وبالتالي عليهم توسيع دور فروعهم وحل مشاكل المستثمرين وجعل الشروط منطقية ومتنااسبة مع واقع المحافظات وخصوصيتها.

وللردد على شكاوى المستثمرين بطرطوس تواصلت «الوطن» مع الهيئة العامة للاستثمار والتي أوضحت عبر إجابة مكتوبة أنه خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ شملت ٢٠٢١ في محافظة طرطوس مشروعين، أحدهما خلال عام ٢٠٢١ وهو مشروع إقامة منشأة لصناعة الألبسة الجاهزة من مختلف القياسات والأنواع بموجب أحكام القانون ٨/٨ وتبلغ الكلفة التقديرية له ٥٠٠ مليون ليرة ويؤمن ١٥٨ فرصة عمل وساهم في تأمين احتياجات السوق من هذه المادة.

وكما منح مشروع سياحي من مستوى ٤ نجوم خلال عام ٢٠٢٢ وفق القانون ١٨ لعام ٢٠٢١ بكلفة تقديرية ٤٨ مليون ليرة وسيؤمن ١٥٨ فرصة عمل وبعد المشروع جاذباً لكونه يقع في منطقة سياحية ذات مستوى عالٍ من المساحات بطرطوس؟ وهل هذا الشرط مقبول إضافية إلى

«العقاري» لـ«الوطن»: لم يرداً أي شكوى عن مثل هذه التجاوزات وفي حال إثبات أي حالة تتم إحالة المتورطين للتحقيق فوراً

عبد الهادي شباط

اشتكى عدد من المواطنين لـ«الوطن» من وجود حالات تلاعب ونقص في رزم الأموال (باكيتات) وخاصة أن معظم الحالات يتراكم بها فاقداً بعد مغادرة العميل (المواطن المتعامل مع المصرف) لصالحة المصرف وهو ما يفقده حق الاعتراض أو المطالب باستكمال النقص الحاصل.

وللتوسيع في الموضوع نفى مدير فرع المصرف العقاري لـ«الوطن» ورود أي شكوى عن مثل هذه التجاوزات لدى العقاري باستثناء حالة واحدة وردت من سيدة تفيد أن لديها نقصاً في الأموال التي تسلّمتها من المصرف وتدين ذلك معها بعدها بوصولها للمنزل والتأكد من المبلغ.

وبعد الرجوع للكاميرات والتحقيق من الموضوع اتضحت أنها حاولة للاحتيال على المصرف حيث تم الطلب من السيد إعادة المبلغ المسحوب وعند إعادته ومرور خلال المطابقة مع صور الكاميرات تبين أن

مستقبل العلاقات الاقتصادية السورية - الدولية

**بدران لـ«الوطن»: كل عمل لا ينعكس على
المواطنين لا يدرج تحت اسم الاقتصاد ولا التنمية**

والبدء بتنفيذ وثيقة سورية ما بعد الحرب التي أقرتها
الحكومة السورية في عام ٢٠٢١.

تجاوزت العشر سنوات. وذلك ترافق أيضاً مع عدم وضوح في المواقف الاقتصادية الدولية تجاه سوريا في ظل الارتباط بين دول الأطراف ودول المركز في العالم. وأضاف بدران: إن ما يريده من هذه المحاضرة ليس النقد أو التنظير وإنما السعي إلى تقديم إحصائيات وبيانات مهمة تسهم في دعم العمل الحكومي لافتاً إلى أن وضع رؤية مستقبلية للتجارة الخارجية في سوريا ضمن نموذج رياضي قابل للقياس والتطبيق، يتم استخدامه من الجهات الاقتصادية المرتبطة بسياسات آلية الدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه.

لكن ومن الملاحظ - حسب بدران - عدم تضمين تلك الأولويات التي جاءت في سياسة الحكومة بـ«سياسات التجارة الخارجية» مع العلم بأن الحكومة تتبنى إستراتيجية إحلال الواردات منذ عام ٢٠١٧. وقد عملت أيضاً على تقييد سياسات توفير القطع الأجنبي للمسورقات للسلع الضرورية. وتتساعد بالتشجيع على الصادرات عبر العديد من الأدوات الاقتصادية.

بدران حاول التركيز في حديثه على بعض الجوانب التي ألغفتها الحكومة موضحاً أهمية العلاقات الدولية الاقتصادية ووضع رؤية واضحة لتعديل سلوك الدول تجاه سوريا لاحقاً، حيث قال إنه وكما حال كافة الدول أطلقت الحكومة السورية في عام ٢٠٢١ إستراتيجيتها الجديدة والتي هدفت من خلالها إلى تحسين الواقعين الخدمي والمعيشي. وزيادة الإنتاج واستثمار الموارد الذاتية الشاك الأمثل. كما أن المهمة البدئية

مبررات حكومية !!

الباحث يرى أن الحكومة قد يكون لها مبرراتها عندما أغلقت موضوع التبادل التجاري ضمن إستراتيجيتها لأنها كانت تركز على الأولويات المتعلقة بتحسين الواقعين الخدمي والمعيشي، بسبب التأثير السلبي لارتفاع مستويات التضخم والضغط الاقتصادي الداخلي والخارجي على الوضع الاقتصادي العام. وحاولت الاعتماد على سياسات اقتصادية ذات أبعاد متعلقة بالاعتماد على الذات لتجنب الضغوط الاقتصادية الخارجية، على الرغم من صعوبة تطبيق تلك السياسات في ظل استمرار الحرب على سوريا لمدة

تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك وتقليل العقبات. وتوسيع قاعدة المشاريع الطاقة البديلة و توفير البيئة التشريعية المناسبة لها، مع تكثيف الجهود لمراقبة الأسواق وضبط الأسعار. والعمل على تعزيز عمل مؤسسات التدخل الإيجابي والتوعي الأفقي فيها. وكذلك استجرار كامل إنتاج المؤسسات العامة لتوفيرها في منافذ السورية للتجارة. وتعزيز العدالة الضريبية كنتيجة لإصلاح النظام الضريبي ومعالجة التهرب الضريبي والأهم الاستثمار بتصويب